

# الدين العام الداخلي و دوره في تمويل الاستثمار العام في العراق للمدة (2019-2009)

ا.م.د. محمود حميد خليل الجبوري<sup>1</sup>

سعيد شاكر حميد العكدي<sup>2</sup>

جامعة تكريت/ كلية الإدارة والاقتصاد

Phone:<sup>1</sup> 07702804601

<sup>2</sup> 07701881884

## The Internal Public Debt and Its Role in Financing Public Investment in Iraq for the Period (2009-2019)

**Assistant Professor: Mahmood Hameed Khaleel Jebouri**

**Researcher: Saeed Shaker Hameed Al-Aqidi**

College of Administrational and Economics

Tikrit university

### المقدمة

تقتزن الخطط التنموية للدول النامية بضرورة توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المنشودة، لكنها اصطدمت بانخفاض مدخراتها المحلية وارتفاع معدلات الاستهلاك غير الضروري وقلة الاستثمارات المحلية، وقد لجأت إلى الدين العام الداخلي كونه أحد وسائل التمويل اللازم، وهو أحد أدوات السياسة المالية لتحقيق هدف النمو المرغوب ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، والتي أدت إلى تغطية القصور في المدخرات المحلية من خلال الاقتراض والذي أدى إلى ارتفاع رصيد الدين العام الناتج عن الاقتراض المستمر، لذلك فإن تراكم الدين العام الداخلي والخارجي والذي أثر على الأداء المالي للحكومة، وفي كفاءة السياسة المالية للدولة لا سيما إنه لم تكن مصحوبة بقواعد الانضباط المالي، كما يؤثر في جملة من التغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الادخار الخاص والاستثمار الخاص والإنتاجية

الكلية لعوامل الإنتاج، وفي الحقيقة هناك تباين في آراء المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة حول طبيعة الدور، الذي يمارسه الدين العام في النمو الاقتصادي. فبعض هذه المدارس يعتقد بأن هذا الدور إيجابي، وهناك من يؤمن بأن التأثير يكون سلباً، ومنها ما يعتقد بأن الدور محايد. كذلك يقتصر تباين الآراء حول دور الدين العام على النمو الاقتصادي فقط، انما تتعدى الدراسات التطبيقية التي تباينت أيضاً نتائجها ولاسيما تحديد المستوى الحرج للدين العام إن هذا المستوى له أهمية على اختلاف الحكومات باعتباره معياراً تستند إليه في رسم سياستها المالية، لذلك فإن تراكم الدين العام يترك آثاراً سيئة ومخاطر كبيرة للأداء المالي الحكومي والذي ينعكس بشكل خطير في النشاط الاقتصادي، كما يمثل عبئاً على عملية النمو الاقتصادي وهذا بدوره يجعل مشكلة الدين العام من أبرز القضايا والمشاكل التي تواجهها الدول ومنها الاقتصاد العراقي ويعد العراق من الدول التي تعاني من تطور حجم الدين العام الناتج عن الاختلالات الهيكلية في أغلب القطاعات الاقتصادية رغم كونه من الدول المنتجة للنفط وذلك نتيجة سوء الإدارة الموارد المادية والبشرية، فضلاً عن التخلف التكنولوجي في جميع مفاصل تلك القطاعات، مما أدى إلى زيادة الاتكال والاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير جداً في تمويل الموازنة العامة للدولة مع إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى. لذلك هو عرضة للصدمات الخارجية ناهيك عن تذبذب أسعار النفط وهذا يؤثر بشكل خطير على الإيرادات العامة للدولة التي تمول النفقات العامة. وفي المحصلة النهائية تضطر الدولة إلى الاستدانة من الداخل المتمثل بالدين المحلي ومن الخارج وهو ما يعرف بالدين الخارجي، فضلاً عن استمرار وتطور حجم الدين العام قد انعكس سلباً على النمو الاقتصادي فجميع هذه العوامل اسهمت في توسع حجم الدين العام الناجم عن العجز المزمّن في الموازنة العامة. فضلاً عن التزام العراق بدفع تكاليف خدمة الدين العام وإطفائه ونتيجة لذلك زادت أعباء الدين العام وبشكل ملحوظ .

#### مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بعدم وجود معايير محددة لتوجه السياسة المالية في العراق لا سيما ما يتعلق بالحجم الأمثل للدين العام الداخلي وتحدد مجال استعمال الدين العام وكيفية إنفاقه بالشكل، الذي يحقق الاستدامة المالية كل ذلك اسهم في تراكم الديون وزيادة العبء لدفع تكاليف خدمة وإطفاء الدين العام مما يترتب عليه آثار سلبية في الاستثمار والنمو الاقتصادي.

### فرضية الدراسة

إن سياسة الإنفاق والاستدانة التي تطبقها الدول مع عدم وجود استراتيجية واضحة تتعامل مع طبيعة حجم السدين وقنوات إنفاقه سوف تنعكس سلباً على النشاط الاقتصادي وخاصة في ما يتعلق بالاستثمار كما هو شأن العراق حالياً.

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في العراق باعتبار أن السدين العام أحد الأدوات المالية والتي دار حولها الجدل أمام صانعي السياسة الاقتصادية فهو سلاح ذو حدين إذ يمكن استعمال السدين العام الداخلي في تمويل المشاريع الاستثمارية وتمويل عجز الموازنة والحد من التضخم وفي حال عدم وجود سياسة مالية حكيمة وعدم التقيد بقواعد الانضباط المالي فإن الأثر السلبي للسدين العام يظهر عن طريق تراكم عبء السدين وخدمة السدين مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

### هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل ودور السدين العام الداخلي في تمويل الاستثمار العام والعلاقة بينهما من أجل خدمة النمو الاقتصادي

الحدود الزمنية -يحدد البعد الزمني للبحث للمدة (2009-2019)

الحدود المكانية -الاقتصاد العراقي

### منهجية الدراسة

استندت الدراسة إلى الأسلوب الاستنباطي الوصفي والتحليلي باستعمال الطريقة التحليلية في معرفة العلاقة بين السدين العام والاستثمار

### المبحث: الأول

#### الإطار النظري للسدين العام الداخلي

أولاً: مفهوم السدين العام الداخلي

يعرف السدين العام، من قبل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية وبنك التسويات الدولية)، بأنه ذلك الالتزام، الذي بموجبه، يترتب على الحكومة لدائنها إذ تلزم الحكومة، بتسديد هذا السدين سواء كان بالعملة الوطنية، أم بالعملات الأجنبية أو، من خلال السلع والخدمات مع، دفع الفوائد أم بدون فوائد ( ثوين 2006، 139)، ويعرف السدين الداخلي، أيضاً هو الاقتراض من الأشخاص الطبيعيين، والمعنويين في داخل الدولة بغض النظر عن جنسيتهم، إذ يمثل أجمالي الديون الداخلية والتي تكون في ذمة الدولة والمؤسسات والهيئات العامة في اتجاه، الاقتصاد القومي أو الوطني، عندما تقترض

الدولة داخليا، وتطرح سندات القرض على الداخل في ، عملتها المحلية إذ يكتب عليها من قبل المسؤولين عليها في ، الدولة أن كانوا أفراد أو كانت جهات أو، وحدات اقتصادية أخرى (الجناي 2017، 12) مما تقدم نستنتج إن الدين العام مبلغ من المال 'تستدينه الحكومة من المصارف، أو المؤسسات المالية أو الجمهور سواء كان ديناً، عاما داخليا  
 ١ أو خارجيا ، وهذا يمثل التزاما ماليا في ذمة الحكومة اتجاه الآخرين مما يترتب عليه رد مبلغ القرض مع ،الفوائد خلال مدة متفق عليها.

### ثانيا: مزايا وعيوب الدين العام

يتصف الدين العام بمجموعة من المزايا والخصائص البارزة، للاقتصاد الوطني من خلال إمكانية استعمال أدوات الدين العام للتأثير على، التغيرات الاقتصادية الكلية، والمحافظة في ،مستوى النشاط الاقتصادي عند استعمال أدوات مالية قصيرة الأجل في ادونات الخزينة أو طويلة الأجل على شكل سندات مالية إن هذا يساعد على امتصاص فائض السيولة النقدية من الاقتصاد فضلا عن هذا يحصل في حالة التضخم وفي الوقت نفسه فإن الدين العام يساعد في مواجهة النفقات وأيضاً تمويل المشاريع المتعثرة وامتصاص فائض البطالة ويكون هذا في حالة الركود، لذ لك فإن الهدف النهائي من محاولة تحقيق التوازن الاقتصادي، فضلا" عن تحقيق العدالة الاجتماعية.

### أهم مزايا الدين الداخلي العام (العبيدي 2020,12)

أ- إن الدين العام سلاح ذو حدين إذ يمكن استعمال أدواته لتمويل النفقات العامة في حالة عجز الميزانية الاتحادية العامة للدولة، وكذلك يمكن الاستفادة من الدين العام لتمويل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتحفيزها في زيادة الإنتاج في حاله الركود الاقتصادي إذ يمكن القول أن الدين العام يتكون من سمات وعيوب فضلا عن هذا يعتمد على طريقة إدارة الدين وهيكل الدين العام وأيضاً على طبيعة النظام الاقتصادي في الحكومة  
 ب- يساعد الدين العام في تحقيق التوازن الاقتصادي على الإنفاق إذا كان إنفاق المبالغ المقترضة بشكل صحيح ومن أجل تمويل نفقات استثمارية حقيقية فإن ذلك يساعد في تغطية النفقات العامة للدولة وتأثيرها على الطلب الكلي الفعلي ومستوى الدخل القومي ومستوى التشغيل الكامل، وإذا كان العكس فإن إنفاقها لتمويل نفقات استهلاكية، سيؤدي إلى ضياع الأموال وصعوبة التسديد لذا تعمل الحكومة على تحقيق التوازن الاقتصادي لتجنب حالة التضخم والحد من التقلب في أسعار و صرف العملة المحلية أمام العملات الاجنبية الأخرى من أثارها السلبية على الاقتصاد الوطني

ج- إن السدين العام الداخلي يعمل وبواسطة الاقتراض من الأفراد أو من قبل الجمهور للحد من حالة التضخم وامتصاص فائض السيولة النقدية فضلاً عن هذا يعتبر جزء من القوة الشرائية الزائدة لدى أفراد المجتمع من أجل تخفيض حجم الطلب الكلي الفعلي

د- ويمكن أيضاً استعمال السدين العام للقضاء على البطالة إذ توفر فرص عمل، بواسطة استعمال مدخرات القطاع الخاص الفائضة عن حاجة السوق فـي المشروعات الاستثمارية المنتجة، وإن هذا يساعد في توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وزيادة دخلهم ومن ثم زيادة على الاستهلاك وزيادة على الناتج، وأيضاً على المدخرات التي توفر فرصاً للتوظيف وتعتبر عاملاً مهماً لاستمرار النمو الاقتصادي.

### ثالثاً: أنواع الديون الداخلية

السدين العام الداخلي :

يتكون هذا الدين من الموارد النقدية المحلية التي يخصصها الأفراد الطبيعيون المعنويون في المؤسسات المالية والبنك المركزي ، وذلك لتغطية النفقات الاستهلاكية وأيضاً الاستثمارية ويتيح السدين العام الداخلي تحديد القروض على السوق المحلية، وغالباً ما تكون بالعملة المحلية (الدليمي، (1990، 329) أي بمعنى قيام الحكومة بالاقتراض محلياً عن طريق طرح سندات الدين العام على الداخل وبعملة الوطنية، إذ تكتب عليها من قبل رعاياها والمقيمين هناك فـيها سواء كانوا اشخاصاً أم وحدات اقتصادية أخرى وبغض النظر من جنسيتهم، و يمثل ذلك أجمالي ما في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اتجاه الاقتصاد الوطني، أو يكون ماتدين به الحكومة لمواطنيها (الثويني، 2006، 15)

ويمكن تصنيف السدين الداخلي إلى لأنواع الآتية

#### أ-السدين السائر

ويعتبر هذا النوع من الديون جزء من السدين العام والذي يتوجب على الحكومة رد قيمته الأصلية خلال فترة زمنية محددة إذ يأخذ هذا السدين السائر شكلاً متتابعياً إذ يصدر أسبوعياً أو شهرياً ويكون بشكل منتظم إذ يعتبر هذا السدين أداة قصيرة الأجل للاقتراض الحكومي (داود، 2009، 13) إذ يتكون السدين السائر من أدونات الخزينة \* تصدر هذه الادونات لأغراض مختلفة قد تصدر لأقراض مواجهة عجز مؤقت بالموازنة العامة للدولة (أدونات خزينة عادية ) وتكون لتغطيه عجز في الميزانية (ادونات خزينة غير عادية) أو تكون لأسباب أخرى لذلك تكون في أسواق المال غير مشجعة على إصدار القروض الطويلة الأجل وهذا بسبب ارتفاع في سعر الفائدة فضلاً عن ان الارتفاع في سعر الفائدة يقلل من الحافز للحصول على القرض أما في بعض الأحيان فقد يكون السدين السائر من سندات كذلك إن

الدين السائر يتغير بشكل مستمر خلال مدة تكون قصيرة وهي ليست ثابتة إن هذا السبب في تسمية الدين السائر أما الحالة الأولى إذ ينشأ في إصدار أذونات الخزينة العادية أما الحالة الثانية فانه يقوم بإصدار أذونات خزينة غير عادية إذ يكون الفرق بينهما هو موعد الاستحقاق إذ يكون الأول لا يتجاوز السنة (أي قصير الأجل) أما الحالة الثانية يقوم بإصدار أذونات غير عادية ويكون موعد التسديد لا يتجاوز الخمس سنوات (متوسط الأجل) إذ يكون غالبا مصير هذا النوع من الدين التثبيت إلى حين تحسن الأوضاع على اسواق المال إذ يكون هناك قدرة على السداد وبعدها تقوم الحكومة بإصدار قروض طويلة الأجل من مبلغ القرض، الذي يراد تثبيته إذ تكون هناك حملات لأذونات للاكتتاب بأذوناتهم على القروض الجديدة إذ تقوم بدعوة غيرهم إلى الاكتتاب النقدي وتسدد الاكتتاب النقدي الذي لا يرغب على التثبيت وهكذا يتضح أن أذونات الخزينة غير عادية وتكون وسيلة للتمهيد لا إصدار سندات قرض مثبت (العبيدي، 2020، 16) أ-السندات الضريبية : (عبد الملك، 1966، 357)

أصدرت هذه السندات من إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية وذلك لارتفاع في الأموال الاحتياطية والتي كانت تعدها المنشأة المختصة لدفع الضرائب إذ تقوم الحكومة باقتراض هذه الأموال بسعر فائدة معتدل إذ تسلم مقابل ذلك سندات تتراوح

مدتها بين السنتين إلى خمس سنوات إذ يستطيع حاملها أعفاء بعض الضرائب بدل من النقود تكون اداة ائتمان قصيرة الأجل إذ تقوم الحكومة في إصدارها للذين يرغبون بشرائها من المستثمرين للأشخاص أو المؤسسات المالية إذ يحصلون على خصم من قيمتها الاسمية إذ تصدر لسد حاجه تكون قصيرة الأجل وحيانا يكون سعر الفائدة في هذا النوع من الاستثمارات منخفضة بسبب انخفاض درجة المخاطرة إذ تكون مدتها أقل من سنة

#### ب-سندات لا تداول في الاسواق

وتكون هذه السندات غير متداولة في بورصة الأوراق المالية إذ تكون إسمية لحاملها وتكون من شهادات الادخار وتكون من طوابع التوفير ولكن يختلف سعر الفائدة عن هذه الأوراق في نوعها وعلى شهادات الادخار إن البعض منها يكون سعر الفائدة جاري فعلى سبيل المثال إذا كانت (5%) سنويا ويكون البعض الآخر متزايد القيمة أي ترتفع قيمتها الرأسمالية كلما مضت مدة زمنية معينة 0

#### ج-الدين المؤبد

يعتبر هذا الدين جزء من الدين العام الداخلي إذ لا يوجد في هذا العقد أي التزام قانوني لدى الحكومة برد هذه القيمة الرأسمالية في تاريخ محدد ولكن تلتزم الحكومة بدفع

الفوائد في موعدها لحين اطفاء الدين (محمود, 1971, 168, ) يعتبر اصطلاح التأبيد جاء بمعنى الدوام أو الاستثمارية إذ إنه في النهاية ستصب في مصلحة الحكومة المدينة دون الدائن إذ يسمح للدولة المدنية في الوفاء بالدين المؤبد في أي وقت ولا يكون للجهة الدائنة حق الاعتراض على ذلك (القاضي, 1975, 168 ) إذ تعود نشأه هذا الدين في القرون الوسطى إذ كان القرض بفائدة يكون محرماً ولذلك لجأت الحكومة في هذا النوع من الديون على اعتباره ليس قرضاً لأن الحكومة لا تتعهد برد هذا المبلغ المأخوذ ولكن تعتبر هذا الدين خدمة تقدم للحكومة إذ تقوم الحكومة بتقديم مكافأة بواسطة دفع مبلغ بسيط ولكن في الحقيقة يكون فائدة للدين (عطيه 1960, 334, )

### المبحث الثاني

#### الإطار المفاهيمي للاستثمار العام

##### أولاً: مفهوم الاستثمار

الاستثمار في الاصطلاح يكون باستخدام الأموال بالإنتاج أما تكون مباشرة عن طريق شراء المكنات والآلات والمواد الأولية غير مباشرة عن طريق شراء الأسهم والسندات أما الاستثمار بمعنى الاقتصاديون يكون نوع وطبيعة النشاط الاقتصادي, الذي يختاره المستثمر وذلك لاستثمار أمواله محلياً وخارجياً فالاستثمار العام هو, الذي تتبناه الحكومة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافة وغيرها إذ يتم تمويل هذا الاستثمار أما عن طريق فائض الإيرادات أو من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الحكومة (كدأوي, 2008, 14 ) وقد عرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال أو استغلال الأموال إذ إن المستثمر يستطيع توظيف النقود إذ يشترك بهذا المعنى الكثير الناس ويمكن إن تكون تلك الاستثمارات طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو تكون بأصل ملموس أو محسوس إذ يعتبر التوظيف هو القاعده بغض النظر عن مدة الاستثمار (الشواروه, 2008, 30 ) و يرى البعض بأن الاستثمار يعني التضحية في منفعة حالية والتي يمكن تحقيقها في اشباع استهلاكي حالي بهدف الحصول على منفعة مستقبلية والتي يمكن الحصول عليها من الاستهلاك مستقبلي يكون اكبر إن الاستثمار يعني التخلي عن استخدام الأموال الحالية في فترة زمنية وذلك للحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل إذ تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة وذلك بسبب التضخم في إمكانات الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة فيه على ساس ذلك يمكن القول بأن الاستثمار يختلف عن الادخار إذ إن الادخار يعني الامتناع عن الاستهلاك الحالي وهذا من أجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل إذ يختلف الادخار عن الاستثمار كون الادخار لا يتحمل درجة المخاطرة أما

الاستثمار تكون درجة المخاطره فيه أعلى إذ يكون فرديا أو إجماليا إذ ينطوي على استخدام المدخرات بهدف الحفاظ على قيمة الأصول المالية بالإضافة إلى تحقيق عائد مالي مستمر في هذه الأصول المالية (علوان, 2009, 30)

### ثانيا: أهداف الاستثمار

تتكون عملية الاستثمار على مستوى الأصول المالية إذ تعد جزء للقرار المالي الشامل لذلك وجب على المستثمر إن يضع خطة شاملة كون هذه الخطة ستكون بمثابة الأساس عن طريقة تكون الأهداف الاستثمارية للمستثمر لذا يجب أن يكون هدف المستثمر بشكل عام ضمن اطار المخاطرة والعائد وذلك تكون العلاقة بين العائد والمخاطرة تحتم على المستثمر إن تكون أهدافه الموضوعية ضمن العائد فقط كونها وضعت بهذه الآلية فإن من البديهية اجراء استثمارات غير ملائمة ولا أهمية في وضع تلك الأهداف ومن اهمها (الدوري, 2010, 26)

أ-المخاطرة وسلامة رأس المال ب-الدخل الجاري مقابل قيمة رأس المال  
ج-اعتبارات السيولة ح-الأفق الزمني للاستثمار د-العوامل التشريعية التنظيمية

أنواع الاستثمارات :هناك أشكال كثيرة للاستثمار في الواقع العملي ويمكن عرضها حسب طبيعة الاستثمار (الشوأوره, 2008, 35, 36) هناك استثمار مادي يمثل الأرض والمباني والآلات والمعدات وغيرها وهناك استثمار مالي يتمثل في الأسهم والسندات وأذونات الخزينة وقد يكون الأخير مصدرا للأموال والعكس صحيح من إذ القوائم بالاستثمار قد يكون شخصا طبيعيا مثل الأفراد والجماعات أو قد يكون شخصا معنويا مثل المؤسسات العامة والشركات الخاصة ,من حيث عدد الاستثمارات :

فقد تكون أصول ذات طبيعة واحدة أوراق مالية أو الآلات أو مباني 0(فردى) أو في أصول ذات طبيعة مختلفة أوراق مالية والآلات والمباني (محفظة)  
\*من حيث التبعية

فقد يكون استثمارا تابعا للقطاع الخاص (افراد أو جماعات) أو استثمارا تابعا للقطاع العام 0(الدولة)

\*من حيث الجنسية :فقد يكون استثماراً وطنياً يقوم به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون من داخل الدولة أو استثمارا دولياً يقوم به الأشخاص الطبيعيون (عرب أو أجانب) من دولة إلى أخرى

\*من حيث المدة: فقد يكون استثماراً طويلاً المدي أكثر من خمس سنوات أو استثمار متوسط لمدى أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات الاستثمار قصير المدى أقل من سنة

\*من حيث المكان: فقد يكون استثماراً داخلياً (أي يكون داخل الحدود الجغرافية للدولة) أو استثماراً خارجياً (أي يكون خارج الدولة)

\*من حيث الشرعية: فقد يكون استثمار مشروع (حسب القوانين والأنظمة الرعية) أو قد يكون استثماراً غير مشروع (أي يتعارض مع القوانين والأنظمة الرعية) ويتكون الاستثمار على أشكال مختلفة

المبحث الثالث: الجانب التحليلي للدراسة أولاً: الدين الداخلي

### جدول (1)

| السنوات   | الدين على وزارة المالية<br>(مليون دينار)<br>1 | حالات الخزينة لدى<br>البنك المركزي<br>(مليون دينار)<br>2 | حالات الخزينة لدى<br>المصارف التجارية<br>(مليون دينار)<br>3 | السندات<br>(مليون دينار)<br>4 | قروض المؤسسات<br>المالية<br>(مليون دينار)<br>5 | أجمالي الدين<br>الداخلي<br>(مليون دينار)<br>6 |
|-----------|-----------------------------------------------|----------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|-------------------------------|------------------------------------------------|-----------------------------------------------|
| 2009      | 395551                                        | 0                                                        | 4478530                                                     | 0                             | 0                                              | 8434049                                       |
| 2010      | 3955519                                       | 0                                                        | 5225287                                                     | 0                             | 0                                              | 9180806                                       |
| 2011      | 3955519                                       | 0                                                        | 3891340                                                     | 0                             | 0                                              | 7446859                                       |
| 2012      | 3955519                                       | 0                                                        | 3392000                                                     | 0                             | 0                                              | 6547519                                       |
| 2013      | 2755519                                       | 0                                                        | 1500030                                                     | 0                             | 0                                              | 4255549                                       |
| 2014      | 2455519                                       | 0                                                        | 7064500                                                     | 0                             | 0                                              | 9220019                                       |
| 2015      | 2355519                                       | 1 6225392                                                | 13086312                                                    | 14525                         | 10461057                                       | 32142805                                      |
| 2016      | 2355519                                       | 16225392                                                 | 16538162                                                    | 1696945                       | 10546233                                       | 47362251                                      |
| 2017      | 2155519                                       | 16225392                                                 | 16069232                                                    | 2682420                       | 10546233                                       | 47678796                                      |
| 2018      | 1955519                                       | 14925392                                                 | 13348777                                                    | 1955318                       | 9501043                                        | 41822918                                      |
| 0<br>2019 | 1855519                                       | 14922392                                                 | 13378875                                                    | 1987654                       | 8976895                                        | 40586247                                      |

هيكليّة الدين العام الداخلي في العراق للفترة (2009,2019)

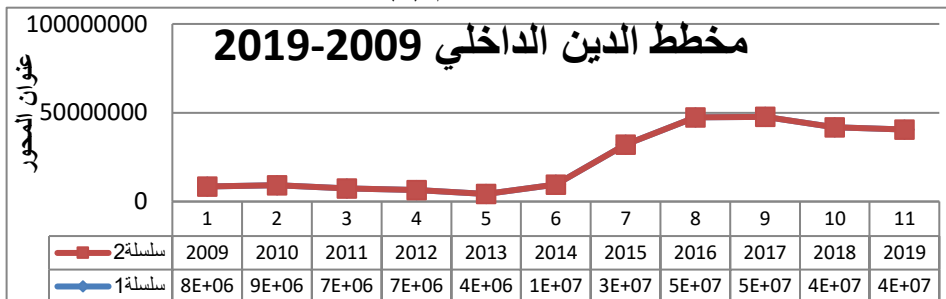
المصدر: البنك المركزي العراقي الموقع الاحصائي القطاع المالي - للسنوات (2009,2019)

من خلال البيانات الموجودة في الجدول (5) يتضح بأن الدين لوزارة المالية العراقية بلغ (3955519) مليون دينار في عام (2009) إذ شكل جزء كبيراً من إجمالي الدين العام

الداخلي أما حوالات الخزينة الموجودة لدى المصارف التجارية فقد بلغت (4478530) مليون دينار من أجمالي الدين العام بسبب تأجيل اصدار الحوالات التي تكون قصيرة الأجل أي تكون خلال (364) يوم والتي تخص بإعادة جدولة الديون المتبقية بزمه وزارة المالية والتي تكون لصالح البنك والتي تبلغ (3955519) مليون دينار و تستند إلى ترتيبات مصرفية تكون موقعة بين البنك المركزي ووزارة المالية والتي من المفترض اصدارها بتاريخ (2009\3\31) وتستمر حتى عام (2011) إذ يتم تسديدها على شكل اربعة اقساط سنويا إذ تبدء من (2011\3\31) ومبلغ (100) مليار دينار للقسط الواحد (التقرير الاقتصادي (30,2009) أما في ما يخص حوالات الخزينة الموجودة لدى المصرف التجاري والتي شكلت الجزء الأكبر من أجمالي الدين العام الداخلي إذ ارتفعت من (8434049) في عام (2009) مليون دينار من حوالات الخزينة, الذي يبلغ (5225287) مليون دينار في عام (2010) إذ أدى ذلك إلى زيادة الدين العام أما المدة (2011,2013) خلال الدراسة فقد تبين أن هناك انخفاضاً في الدين الموجود لدى وزارة المالية وحوالات الخزينة الموجوده لدى المصارف التجارية إذ أدى ذلك إلى انخفاض أجمالي الدين العام الداخلي إذ انخفض الدين العام الداخلي في عام (2013) إلى (2755519) مسبباً انخفاضاً عما كان عليه في العام (2011) والذي يبلغ (3955519) مليون دينار كما أدى ذلك إلى انخفاض حوالات الخزينة الموجوده لدى المصارف التجارية إذ اخذت بالانخفاض لتبلغ (1500030) مليون دينار في عام (2013) بالمقارنة بعام 2011 والذي يبلغ (3891340) مليون دينار والسبب في ذلك انخفاض الديون المترتبة بزمة الحكومة واطفاء قيمة السندات والحوالات المركزية الموجودة لدى البنك المركزي في نهاية عام 2012 بالإضافة إلى استمرار وزارة المالية بتسديد مبلغ الأقساط الاربعة والتي تبلغ (400) مليون دينار سنوياً واستناداً إلى الاتفاقية الخاصة بجدولة الترتيبات المصرفية والتي تم توقيعها بين البنك المركزي ووزارة المالية الموقعة بتاريخ 2010\10\26 للمدة من 2011,2013 إذ تستحق الدفع من 2011\1\31 (التقرير الاقتصادي (42,2011) أما في عام (2014) فقد انخفض الدين الداخلي الموجود في ذمة وزارة المالية البالغ (2455519) مليون دينار للعام أعلاه بسبب قيام وزارة المالية بدفع وتسديد ثلاثة اقساط بمبلغ (300) مليار دينار الموجود والمترتب على الوزارة لصالح البنك المركزي وحسب الاتفاقية الخاصة بإعادة جدولة الدين الموقعه بتاريخ 2015\10\26 أما القسط الرابع فلم يتم تسديده بحسب طلب وزارة المالية بتأجيل الدفع والسداد (التقرير الاقتصادي (76,2014) في ما يتعلق بحوالات الخزينة الموجودة لدى المصارف التجارية فقد ازدادت تلك الحوالات لتبلغ (7064500) مليون دينار عام (2014) أما في عام (2015) فقد انخفض الدين لدى وزارة المالية إذ بلغ (2355519) مليون دينار وذلك لقيام

وزارة المالية بتسديد اقسط الأخير والرابع للبنك المركزي العراقي بمبلغ (100) مليون دينار عراقي في عام (2014) وذلك بموجب الترتيبات الموقعه بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ 26\10\2010 أما حوالات الخزينة الموجوده لدى البنك المركزي فقد بلغت (6225392) مليون دينار وذلك بسبب قيام البنك المركزي بشراء حوالات الخزينة المركزية (الحوالات المخصصة) الموجودة في السوق الثانوي لتسديد رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي أم

جدول رقم (1)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول البيانات (6)

من خلال الرسم البياني للجدول رقم (1) يتضح لنا إن الدين الداخلي خلال مدة الدراسة بدأ بالارتفاع من عام (2014) واستمر بالارتفاع خلال مدة الدراسة والسبب يكمن في انخفاض أسعار النفط فضلاً عن اضطراب الوضع الأمني وزيادة النفقات التشغيلية في جميع الوزارات الحكومية فضلاً عن دفع تلك الديون إلى النفقات الاستهلاكية وعدم توظيفها في الاستثمارات الحكومية وانخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره في البورصات العالمية كل هذا أدى إلى توجه الحكومة إلى الدين الداخلي لسد تلك النفقات الهائلة وتوجيه تلك الديون لسد النفقات التشغيلية مما أدى إلى تراكم الدين وارتفاع الفوائد وارتفاع المديونية في العراق إن حجم الدين الداخلي للحكومة العراقية من الأعوام (2009, 2019) إذ بلغ مجمل الدين (254977596) مليون دينار، كما حصل عام 2017 على أعلى حجم ديون بسبب دخول العراق في الحرب على العصابات الإرهابية وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمي في حين كان حجم الدين في عام 2013 هو الأقل بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد. وكما موضح في الجدول اعلاه

## الجدول (2)

الدين الداخلي ومعدل نموه ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة  
للمدة 2009,2019

| السنوات | مجموع الدين العام<br>(الداخلي) (مليون دينار)<br>(1) | معدل نمو الدين<br>الداخلي %<br>(2) | الناتج المحلي الإجمالي<br>بالأسعار الجارية مليون دينار<br>(3) | نسبة الدين العام<br>إلى الناتج المحلي<br>الداخلي (GDP) %<br>(4) |
|---------|-----------------------------------------------------|------------------------------------|---------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|
| 2009    | 8434.049                                            | =                                  | 130643200                                                     | 6.5                                                             |
| 2010    | 9180806                                             | 8.9                                | 162064.565                                                    | 5.7                                                             |
| 2011    | 7446.859                                            | ,18.9                              | 217327107                                                     | 3.4                                                             |
| 2012    | 6.547519                                            | ,12.1                              | 254225490                                                     | 2.6                                                             |
| 2013    | 4255549                                             | ,35.0                              | 273587529                                                     | 1.6                                                             |
| 2014    | 9.520019                                            | 123.7                              | 266332655                                                     | 3.6                                                             |
| 2015    | 32142805                                            | 237.6                              | 194680971                                                     | 16.5                                                            |
| 2016    | 47362251                                            | 47.3                               | 196924141                                                     | 24.1                                                            |
| 2017    | 47678796                                            | 0.7                                | 255722375                                                     | 21.1                                                            |
| 2018    | 41822918                                            | ,12.3                              | 251064.479                                                    | 16.7                                                            |
| 2019    | 40586247                                            | ,3.0                               | 225200638                                                     | 18.1                                                            |

المصدر، (1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدد خاص 2003 ونشرات

مختلف لسنوات متعددة

العمود (3) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية سنوات متعددة

, العمود (4,2) من عمل الباحث بأله ستند على معادله التالية

مصادر تمويل الدين العام الداخلي في العراق تتكون من :-

اولاً- "لاقتراض من الجمهور: ان الحكومة قد تلجأ إلى الاقتراض من الجمهور من

أجل تمويل العجز, الذي يحصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق بيع سندات الدين العام للجمهور إذ يكون الاقتراض بطريقتين مباشرة أو غير مباشرة عن طريق حسابات الجمهور الموجودة لدى المصارف وان هذه العملية سوف تؤدي إلى انخفاض نسبة الودائع لدى المصارف وذلك نتيجة قيام الجمهور بالسحب من مدخراته النقدية فضلاً هذه الودائع سوف تزداد بالمقدار نفسه وذلك عندما يستلم الجمهور مدفوعات من خلال فائدة جديدة من قبل الحكومة إذ تعتبر تلك الدخول اضافية لهم وان هذه المدفوعات ستضاف إلى عرض النقد وعند تسديد قيمة سندات الدين العام المشتريات من قبل الجمهور إن كانت من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم أو من ودائعهم المصرفية فإنه لا يترتب عليها أي زيادة أو فائدة

على عرض النقود وذلك بسبب إن البنك المركزي قد قام بسحب الكتلة النقدية والتي كانت لدى الجمهور وذلك عن طريق بيع سندات الدين العام ومن ثم إعادته إلى الجمهور بعد انتهاء مدة السند إذ إن القاعدة النقدية لم تتغير كونه لم يتم أي إضافة إلى عرض نقدي جديد أي إن الاقتراض من الجمهور غير المصرفي لا يؤدي إلى أي زيادة في عرض النقد. (الثويني, 1970, 416)

**ثانياً:، الاقتراض من المصارف التجارية:** يكون الاقتراض من المصارف التجارية وذلك لتمويل العجز، الذي يحصل في الموازنة العامة للدولة والذي يعتمد على طريقتين محتملتين

**الأولى** عندما تتوفر لدى المصارف التجارية احتياطات نقدية تكون فائضة عندها يكون باستطاعة تلك المصارف تزويد الدولة بما تحتاج من أموال وذلك عن طريق شرائها لسندات الدين العام دون إن تضطر إلى تخفيض قروضها الممنوحة للقطاع الخاص وتكون بذلك قد وفرت احتياطات فائضة لديها وعندها لا يتأثر الاستثمار الخاص

**أما الطريقة الثانية:** إذا لم تتوفر احتياطات نقدية فائضة لدى المصارف التجارية عندها تقوم المصارف بشراء سندات الدين العام فإن ذلك الشراء سوف يؤدي إلى تقليص حجم تلك القروض الممنوحة للمشروعات الخاصة مما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار انخفاض في الناتج وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. أي تكون هناك علاقة طردية بينهم (العبيدي, 2020, 50)

**ثالثاً:، الاقتراض من البنك المركزي:** في هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي ويكون الاقتراض بطريقة مباشرة أي (السحب يكون على المكشوف) أو غير مباشرة يكون عن طريق (بيع سندات الدين العام) أي إذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي ويكون (الاقتراض المباشر) فإن هذا لغرض تمويل العجز الحاصل في موازنتها العامة وتكون تلك الأموال التي اقترضتها من البنك المركزي سوف تؤدي إلى زيادة في دخول الأفراد وأيضاً زيادة إيداعاتهم النقدية لدى المصارف التجارية، فإن هذه الزيادة ستزيد من الاحتياطات النقدية ومن ثم تؤدي إلى زيادة قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي إذ يزداد عرض النقد ويكون الأمر مشابه عند قيام الحكومة بتمويل هذا العجز عن طريق إصدار النقدي الجديد وبذلك تكون كلا الطريقتين سوف تؤديان إلى زيادة في عرض النقود وزيادة في حجم السيولة لدى المصارف التجارية والأفراد وأن هذا سوف ينعكس على سعر الفائدة مما يؤدي إلى الانخفاض أما عندما يكون في حالة (الاقتراض الغير مباشر) سوف تلجأ الحكومة في هذه الحالة إلى البنك المركزي

عن طريق اصدار سندات تكون قصيرة الأجل أي (حوالات الخزينة ) أو سندات تكون طويلة الأجل (سعود2018،32)

1-السندات الحكومية قصيرة الأجل (حوالات الخزينة): تكون هذه الحوالات في العراق إحدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة في الدين العام الداخلي إذ تم اعتمادها في العراق لأول مرة في عام 1947 وبمبلغ نصف مليون دينار استناداً إلى قانون الموازنة الاتحادية والذي بموجبه تم تخويل وزير المالية في اصدار الحوالات بمبلغ لا يتجاوز المليون دينار ومع تطور العجز ازداد اصدار حوالات الخزينة إذ تبع ذلك صدور قانون حوالات الخزينة رقم 451 لسنة (1947 ) ،الذي خول على ذلك وزير المالية في اصدار حوالات الخزينة مع تولي البنك المركزي فـي عملية بيع وشراء حوالات الخزينة إلى المستثمرين من المصارف والجمهور . (العائني،2012،23)

إذ تلجأ الحكومة في هذا النوع من السندات عندما تكون حاجتها للاقتراض لمدة تكون قصيرة وذلك لأسباب عدة منها ظهور بواذر التضخم على الاقتصاد وأيضاً لغرض سد عجز مؤقت على الموازنة العامة للدولة وذلك من أجل الملائمة بين النفقات العامة والإيرادات العامة إذ إن تدفق الإيرادات لا يسير باتجاه تدفق النفقات بمعنى آخر إن هناك تباطؤ زمني بين التدفقين وعلى هذا الأساس تعمل الخزينة المركزية في سد ذلك العجز الناجم عن التباطؤ في تسديد تلك الحوالات والتي تعد سندات قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) وهي عبارة عن أوراق مالية حكومية تكون مؤقتة تصدر في فترة تكون بين شهر أو ثلاث اشهر إلى سنة إذ يتم تداولها في السوق النقدية وأيضاً تعد أداة من أدوات الدين العام إذ يكون استحقاق الدفع كل (12-6-3) شهر فضلاً عن ذلك فإن يمثل دينا في ذمة الحكومة كون وزارة المالية هي التي تقوم بإصدارها لمدة لا تزيد على سنة عموماً. (خلف،2006،268)

## ثانيا: الاستثمار العام

## جدول(3)

جدول تحليل الإنفاق الاستثماري العام ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)

| السنوات | الإنفاق الاستثماري<br>العام مليون دينار(1) | الناتج المحلي مليون<br>دينار<br>(2) | نسبة المئوية %<br>(3) |
|---------|--------------------------------------------|-------------------------------------|-----------------------|
| 2009    | 9648658                                    | 130643200                           | 7.385                 |
| 2010    | 1555331                                    | 162064565                           | 0.959                 |
| 2011    | 17832112                                   | 217327107                           | 82.052                |
| 2012    | 29350951                                   | 254225490                           | 11.545                |
| 2013    | 40380749                                   | 27358759                            | 147.597               |
| 2014    | 37440617                                   | 266332655                           | 14.057                |
| 2015    | 27925040                                   | 19468971                            | 1.434                 |
| 2016    | 18753357                                   | 196924141                           | 9.523                 |
| 2017    | 16464461                                   | 225722375                           | 7.294                 |
| 2018    | 13820332                                   | 251064479                           | 5.504                 |
| 2019    | 11959712                                   | 25200634                            | 47.457                |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط دائرة القطاع الخاص ونشرت لسنوات

مختلفة

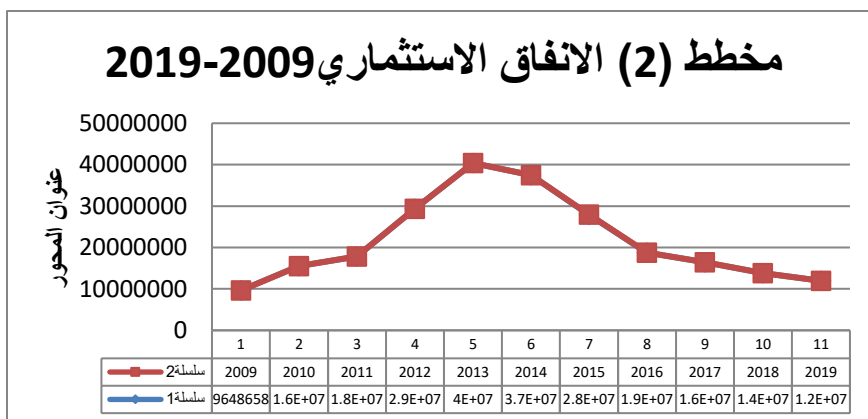
العمود (3):من عمل الباحث

## مساهمة الإنفاق الاستثماري بالناتج المحلي الإجمالي

إن الإنفاق الاستثماري العام يعتبر المحرك الأساسي للناتج المحلي الإجمالي إذ يعبر عن دور الدولة بالتخطيط وتوجيه وتوظيف مواردها الاقتصادية من أجل إنشاء وتطوير البنية التحتية (Minassian,11,2004,Allen) إذ تعتبر الموازنة العامة الاتحادية التي تعدها وزارة المالية العراقية والتي تقوم الحكومة بأرسالها إلى البرلمان العراقي من أجل مناقشتها وإقرارها من خلال توجيه الإيرادات ونفقات الدولة التشغيلية ولا استثمارية للعام الميلادي إذ تكون التخصيصات المالية بالموازنة العامة الاداة الرئيسية التي تسعى الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال لها وذلك عن طريق زياده معدلات الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف الاساسية, الذي تعمل من أجل رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد العراقي إذ يعد الإنفاق الاستثماري الوسيلة المعتمد و المعول عليها في اتجاه تصحيح البنية الاقتصادية للبلاد وتختلف

اتجاهات الإنفاق الاستثماري من موازنة إلى موازنة أخرى إذ يتم ذلك حسب المتطلبات السياسية الاقتصادية والتي تسعى الحكومة لتحقيق ناتج المحلي الإجمالي ويؤدي أيضاً إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي الرجوع إلى الموازنة الاستثمارية العامة ومن خلال جدول (12) والذي يوضح حجم الإنفاق الاستثماري العام ومقارنته في حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال مدة الدراسة (2019,2009) إذ يلاحظ إن الإنفاق الاستثماري بدء ينمو بموازنة الناتج المحلي الإجمالي وذلك لعوامل عديدة من خلال توجه الدولة لإعادة الاعمار وبناء القطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى تبني الدولة التحويل باتجاه نظام السوق وما نتج من ارتفاع الإنفاق العام من خلال مدة الدراسة سوف يتم تحليل جدول البيانات، الذي يوضح تأثير الإنفاق الاستثماري العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ومدى نسبة التأثير عليه من خلال جدول البيانات، الذي يشير إلى مساهمة الإنفاق الاستثماري بالناتج المحلي الإجمالي

الشكل (2)



من البيانات الواردة في الجدول (3) السابق قمنا برسم مخطط (2) والذي يوضح حجم الإنفاق الاستثماري للسنوات 2009, 2019، إذ جاءت نتائج الجدول متوافقة مع ما هو موضح في المخطط، ومن هنا لا بد أن نعرف سبب ارتفاع الإنفاق في عام (2013) فإن سبب ذلك ناتج عن الاستقرار في الإيرادات وكذلك الاستقرار على كافة الأصعدة في البلد، مما دفع الحكومة

ممة إلى التوجه نحو الاستثمارات، في حين تراجع الإنفاق في عام 2009 لمحدودية نظرة الحكومة اتجاه الاستثمار وضعف خططها الاستثمارية، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي، الذي حال دون التفكير اقتصادياً في المشاريع المقدمة

| السنوات | الداخلي<br>(مليون دينار)<br>1 | الإنفاق<br>الاستثمار العام(مليون<br>دينار)<br>2 | نسب<br>الداخلي من<br>الاستثمار العام<br>(مليون<br>دينار)3% | معدل نمو<br>الداخلي4% |
|---------|-------------------------------|-------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|-----------------------|
| 2009    | 8.434049                      | 9648658                                         | 114.4                                                      | =                     |
| 2010    | 9180806                       | 15553341                                        | 169.4                                                      | 8.9                   |
| 2011    | 7446856                       | 17832112                                        | 239.5                                                      | 18.9,                 |
| 2012    | 6547519                       | 29350951                                        | 448.3                                                      | 12.1,                 |
| 2013    | 4255549                       | 40380749                                        | 948.9                                                      | 35.0,                 |
| 2014    | 9520019                       | 37440617                                        | 393.3                                                      | 123.7                 |
| 2015    | 23142805                      | 27925040                                        | 86.9                                                       | 237.6                 |
| 2016    | 47362251                      | 18753357                                        | 39.6                                                       | 47.3                  |
| 2017    | 47678696                      | 16464461                                        | 34.5                                                       | 0.7                   |
| 2018    | 41822918                      | 13820332                                        | 33.0                                                       | 12.3,                 |
| 2019    | 40586247                      | 11959712                                        | 29.5                                                       | 3.0,                  |

ثالثا: بتحليل نسبة الدين الداخلي من الإنفاق الاستثماري العام ومعدل نمو الدين الداخلي

#### جدول (4)

المصدر: العمود 2، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية لسنوات مختلفة

العمود الأول: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء وللابحاث عدد خاص

2003 ونشرت لسنوات متعددة

العمود: 3,4 من عمل الباحث

من خلال جدول البيانات رقم (11) تزايد وانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة فقد بلغ الإنفاق الاستثماري عام (2009) نحو(9648658)مليون دينار وذلك بسبب تدهور الأوضاع السياسية ولأمنية في العراق أما في عام 2013 فقد حقق الإنفاق الاستثماري أعلى قيمه له من خلال مدة الدراسة إذ بلغ (40380749) مليون دينار وبذلك يكون قد حقق أعلى نسبه إنفاق استثماري إلى الدين الداخلي إذ وصلت النسبة إلى (948.9%) والسبب يعود إلى انخفاض الدين العام الداخلي إلى (4255549)مليون دينار وبسبب تحسن أسعار

النفط وزياده الطاقات الإنتاجية فـي القطاعات النفطية إذ كان هناك استقرار نسبي فـي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلد وبعدها شهد الإنفاق الاستثماري تراجعاً كبيراً في عام (2019) حتى وصل إلى (11959712) مليون دينار وبنسبة دين وصلت إلى (29.54%) إذ يرافق ذلك تفاقم الدين الداخلي حتى وصل إلى (40586247) مليون دينار وهذا يعني أنه حتى السنوات التي ارتفعت فيها نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الدين الداخلي لم يكن لها أي أثر على أرض الواقع وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية إضافة لوجود فساد إداري ومالي وضعف المراقبة على قنوات الإنفاق وعليه فإن علاقة الدين الداخلي بالاستثمار تكون مهمة وضرورية في نفس الوقت إذ ينبغي توجيه نسبة من الدين الداخلي نحو الاستثمار الحقيقي فكلما استغلت هذه الديون بشكل اقتصادي سوف تؤدي إلى زياده في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستويات الدخل وتؤدي أيضاً إلى سد النقص بالموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية فإن تراكم الدين العام الداخلي يعمل على تقليص الإنفاق الاستثماري وذلك بسبب دفع تكاليف أصل وخدمة ذلك الدين، الذي يؤثر سلباً على الادخار وانخفاض قدره المصارف لمنح تلك القروض للقطاع الخاص وانخفاض الاستثمار

### الاستنتاجات

إن الدين الحكومي في العراق يمول من مصادر داخلية مختلفة كالاقتراض من الجمهور ويمول أيضاً من المصارف التجارية والبنك المركزي كل هذا أدى إلى تفاقم النفقات الحكومية مما أدى إلى تصاعد الدين الحكومي إذ أثر ذلك على تصاعد نمو الدين الذي أدى إلى حدوث عجز مزمن في الموازنة العامة الاتحادية للحكومة العراقية

1- تعتبر مشكلة المديونية العامة في العراق من المشاكل التي تعاني الحكومة منذ مدة طويلة والسبب في ذلك يعود إلى اضطراب الأوضاع الأمنية والاقتصادية في مرحلة انخفاض أسعار النفط العالمية فضلاً عن انخفاض معدلات نمو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2009 سبب زيادات النفقات وانخفاض الواردات وبسبب سوء التخطيط والإدارة

2- إن الدين العام الداخلي في العراقي خلال مدة الدراسة ارتبط بالإيرادات النفطية التي اسهمت بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بشكل رئيسي بينما لا يوجد سوى تأثير بسيط في الاستثمار العام وبقية القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

3- إن سبب ارتفاع الدين العام الداخلي في العراق بعد عام 2013 سبب زيادات التخصيصات المالية لوزارة الدفاع والداخلية فضلاً عن تمويل القطاعات والأنشطة

الاقتصادية العاطلة عن العمل مثل القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الكهرباء وغيرها.  
مقابل انخفاض الاستثمارات العامة

4- إن تفاقم أزمة المديونية العامة في العراق بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة للاقتراض العام إذ إن العراق لم يكن لديه أي جهة مركزية تكون مشرف على إدارة الدين العام فضلاً عن عدم وجود تصور واضح ودقيق عن كيفية إدارة تلك الديون وعدم اتباع سياسة سليمة بخصوص أهمية الدين الداخلي والغرض، الذي انفق من أجله.

5- هذه الدراسة توصلت إلى نتائج مفادها إن تحليل التغيرات المختارة أن هناك علاقة قصيرة ووجود علاقة ضعيفة في الأجل الطويل بين الاستثمار العام وبين الدين العام الداخلي نتيجة عدم الاستفادة من الديون الداخلية في تمويل الاستثمارات اليه بنسب ضئيلة

#### المقترحات

1- يجب توجيه الإيرادات النفطية بالنسب الأكبر نحو المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات المنتجة والمكونة للنتاج المحلي الإجمالي من أجل زيادة اسهامها في تكوينه وتقليل الاعتماد على النفط وتفعيل الاستثمارات في كافة القطاعات المنتجة من أجل زيادات الإيرادات ودعم الناتج المحلي الإجمالي

2- يجب اللجوء إلى الدين العام الداخلي عند الضرورة القصوى وذلك من أجل اكمال سد احتياجات النفقات العامة لا سيما النفقات الاستثمارية من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وكذلك تقليل اثار الدين العام الداخلي من السلبية إذ يتعين الإنفاق على المشاريع الإنتاجية.

3 - البدء في وضع سياسة اقتصادية رشيدة للدين العام وذلك عن طريق وضع المعايير الواضحة والمناسبة حدود إمكانياته المالية معتمداً بذلك على ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الدين الداخلي أو الاقتراض من أجل توظيف تلك الديون إلى الاستثمارات العامة .

4- يجب اللجوء إلى اساليب متنوعة وأهمها الاقتناع الادبي في حل مشكلة المديونية العامة إذ يجب التعاون بين الطرف الدائنة ولأطراف المدينة بالشكل، الذي يحقق المنفعة المتبادلة لكلا الطرفين.

5- ضرورة الارتقاء في المستويات الحديثة، الذي تخص الجمع المنهجي في إحصاءات الدين العام الداخلي واستخدام برامج حاسوبية في إدارته ، مثل نظام إدارة الدين الداخلي والتحليل المالي .

6- يجب توظيف الدين العام الداخلي للاستثمارات العامة من أجل تحسين الإيرادات العامة للدولة و خلق بيئه استثمارية جيدة تساعد في سد النفقات المتزايدة ومعالجه حاله العجز في الميزانية العراقية إن وجدت.

## المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1-الدليمي, عوض فأظل اسماعيل النقود والبنوك -جامعة بغداد دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل 199
- 2-الشوآور, فيصل محمود2008 الاستثمار في بورصة الأوراق العالمية دار وائل للنشر عمان الاردن الطبعة الأولى
- 3-الثوين, فلاح حسن, 2006, مشكله المديونية الخارجية الاسباب والآثار رساله ماجستير كلية الاداره ولاقتصاد -جامعة بغداد
- 4-الجنابي, فكري احمد لهماود 2017, أثر الدين العام على الإنفاق العام في الاردن رساله ماجستير -جامعة ال البيت - الاردن
- 5-العبيدي, عباس داود سلمان - 2020الدين العام وانعكاساته على الناتج المحلي الإجمالي - رساله ماجستير - كلية الاداره ولاقتصاد -جامعة بغداد, 2011, تطور حجم الإنفاق العام
- 6-الجبوري, محمد حمد حميد -2015واقع الاستثمار في محافظه صلاح الدين رساله ماجستير كلية الاداره والاقتصاد, تكريت
- 7-القاضي -عبد الحميد دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي الاسكندريه - مصر, 197, القدس - مصر 2009
- 8- .سعود, ضياء حسين - 2018تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق رساله ماجستير جامعه بغداد
- 10- داود, علي عدنان, 2009, مديات فاعليه سياسة واردات الدين العام في تحفي ز النشاط الاقتصادي للدول مختاره رساله ماجستير - كلية الاداره ولاقتصاد - الجامعة المستنصرية
- 11-محمود, احمد عبده -مبادئ الماله العامة -دارسه في الاقتصاد العام دار المعرفة مصر 1971
- 12-خلف , فليح حسن الأوراق المالية النقدية ط1 دار عالم الكتاب الحديث 2006

- 13- علوان, قاسم نايف 2009 ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق دار الثقافة  
ه للنشر والتوزيع عمان -الطبعة الأولى
- 14- عطيه, عبد القادر محمد عبد الفادر, 2005 الحديث الاقتصادي القياسي بين  
النظرية والتطبيق الدار الجامعيه للنشر والتوزيع مصر
- 15- البنك المركزي العراقي نشرة سنويه للبنك المركزي العراقي - المديرية العامة  
للحساء ولأبحاث عدد خاص 2009
- 16- البنك المركزي العراقي نشره سنويه للبنك المركزي العراقي - المديرية العامة  
للحساء ولأبحاث عدد خاص 2010
- 17 -البنك المركزي العراقي، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة  
للحساء ولأبحاث عدد خاص، 2014.

**المخلص:**

ركزت هذه الدراسة على التوضيح في عدم وجود معايير محددة للسياسة المالية في العراق بما يتعلق بالحجم الامثل للدين العام الداخلي وللاقتراض العام وتحديد مجال استعمال الدين وكيفية إنفاقه من خلال توجهه واستثماره بالشكل الأمثل كل هذا أسهم في تراكم الديون إذ أدى ذلك إلى زيادة اعباء دفع تلك التكاليف لخدمة وإطفاء الدين العام مما يترتب عليه اثار سلبية في الناتج المحلي الاجمالي اذ بين وجود علاقه سالبه بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي والاستثمار العام في العراق ان سياسة الإنفاق الاستدامة المالية التي تطبقها الحكومة غير موفقة مع عدم وجود استراتيجيه واضحة للتعامل مع طبيعه حجم تلك الديون وقنوات انفاقها وان ذلك سوف يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي اذ كان من المؤمل ان تنعكس تلك الاثار بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي لاسيما الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال مدة الدراسة (2009,2019) من أجل الوصول إلى هدف الدراسة فقد توصلت الدراسة من خلال التحليل البياني بين الدين العام الداخلي من جهة والاستثمار العام من جهة اخرى إذ تبين عدم وجود علاقة تكون طويلة الأجل بين الدين العام الداخلي والاستثمار العام لذلك يجب توجيه الدين الداخلي الى الاستثمارات الفعالة من أجل جلب لإيرادات إلى الموازنة العامة الاتحادية وسد العجز إن السياسة المالية في العراق تعتمد موازنتها على الإيراد النفطي وهذا الإيراد يكون معرضا لعدة تحديات منها انخفاض أسعار النفط مع عدم توجيه الديون الداخلية إلى الاستثمارات الفعالة كل ذلك أسم بتراكم الديون الداخلية إذ أثرت بشكل كبير على الموازنة العامة الاتحادية مما تسبب بدفع فوائد تلك الديون الكلمات المفتاحية: الدين الداخلي الاستثمار العام والعلاقة بينهما

### **Abstract:**

This study focused on clarifying the absence of specific criteria to guide the fiscal policy in Iraq with regard to the optimal size of the internal debt and public borrowing, and determining the field of public debt use and how to spend it in a way that achieves financial sustainability. By directing and investing it in the optimal way, all this contributed to the accumulation of debts, as it led to an increase in the burdens, paying those costs to serve and extinguish the public debt, which had negative effects on the gross domestic product, as it showed the existence of a negative relationship between public debt and gross domestic product and public investment in Iraq as the government's policy of spending and financial borrowing is unsuccessful, with the absence of a clear strategy to deal with the nature of the size of those debts and their spending channels, and that this will negatively affect economic activity. It was hoped that these effects would be positively reflected on economic growth, especially GDP, during the period of study 2009–2019. In order to reach the goal of the study the study found, through graphic analysis, the existence of an inverse relationship that is short-term between (internal public debt) on the one hand and (public investment) on the other hand, as it was found that there is no long-term relationship between internal public debt from one hand, and public investment on the other hand, the internal debt must be directed to effective investments in order to bring revenues to the federal budget and fill the deficit. The existence of the fact that the fiscal policy in Iraq depends in its budget on oil revenue, and this revenue is subject to several challenges, including low oil prices

without directing Internal debts to effective investments, all of which contributed to the accumulation of internal debts, which greatly affected the federal public budget due to the payment of the interests of those debt